

## مطبوعات حديثة

### المخارج في الحيل

« للإمام محمد (توفي ١٨٩ هـ) »

لم يكف المستشرقين خدمتهم لأدبنا العربية بنشر كتبنا التاريخية والأدبية حتى سميت بهم همتهم إلى نشر كتبنا الفقهية والدينية أيضاً . وهذا الكتاب أعني كتاب (المخارج في الحيل) هو من أعرق آثار السلف في الدين ، وأقدمها في التصنيف ، فهو للإمام محمد بن الحسن الشيباني أحد أصحابي أبي حنيفة اللذين رويا مذهبه وشرحاه وأكملاه ما كان بدأ به من نقرير القواعد وتخرير المسائل ونقيرير الأحكام .

وقد عمد إلى هذا الكتاب المستشرق الألماني يوسف شخت (Josepf schacht) فطبعه في ليبسك طبعاً منقحاً مصححاً . وألحق به رواية أخرى لهذا الكتاب شمس الأئمة السرخسي . وقد يبلغ مجموع صفحات الكتاب (١٣٦) صفحة . ورواية السرخسي لهذا الكتاب مفتحة بهذه العبارة : ( من كتاب المبسوط لشمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد ابن أبي سهل السرخسي المحتوي على كتب ظاهر الرواية للإمام محمد بن الحسن الشيباني كتاب الحيل الخ ) . فيفهم من هذا أن كتاب (مخارج الحيل) ليس كتاباً مستقلاً ألفه الإمام محمد وإنما هو جزء من كتبه الفقهية المشهورة المسماة ( كتب ظاهر الرواية ) وهي أصل الأصول في مذهب الإمام أبي حنيفة . قال العلامة ابن عابدين في منظومته رمم المفتي :

( وكتب ظاهر الرواية أتت ستاً وبالاصول أيضاً سميت )

( صنفها محمد الشيباني حرر فيها المذهب النعماني )

( الجامع الصغير والكبير والسير الكبير والصغير )

( ثم الزيادات مع المبسوط تواترت بالسند المضبوط )

وقد جمع الإمام الحاكم هذه الكتب الستة في كتاب سماه (الكافي) وقد شرح (الكافي)

الامام السرخسي في كتاب سماه (المبسوط) وعليه المعول في مذهب السادة الحنفية . ولذا قال ابن عابدين في منظومته المذكورة :

( ويجمع الست كتاب الكافي للحاكم الشهيد فهو الكافي )

( أقوى شروحه الذي كالشمس مبسوط شمس الائمة السرخسي )

فكتاب (مخارج الحيل) هو احد مضامين ظاهر الرواية للامام محمد . وقد رويت عنه كتب ظاهر الرواية بعدة طرق أهمها ما جاء في مبسوط السرخسي ، فالمستشرق (شخت) طبع كتاب المخارج هذا باحدى الروايات عن الامام محمد ثم ألحقها برواية السرخسي في كتابه (المبسوط) .

ومعنى كلمة (مخارج) ان المكاف اذا وقع في ضيق من امر الحلال والحرام يرجع فيه الى الفقيه فيجد له مخرجاً من ضيقه : بان يفتيه فتوى شرعية تحلل له ما كان حرم عليه او تحرم عليه ما كان حل له . فهذه الفتاوى التي نسير المخرج امام المكاف المرقق سموها (الحيل) وقد ألف الفقهاء كتباً كثيرة في هذا النوع من الفتاوى أشهرها (حيل الخصاص) وباليتهم لم يسموها بهذا الاسم القبيح فان التحيل في الدين ضرب من التلاعب به بل هو التلاعب بعينه والعياذ بالله . وانا لنزيراً بفقهِه ديننا وبكبار أئمتنا - ولا سيما الامام محمد وشمس الائمة السرخسي - عن مثل هذا الموقف الذي هو شأن من لاخلاق لهم من المتأسمين بسمايات العلماء . ولذا أنكر بعضهم أن يكون (كتاب المخارج في الحيل) للامام محمد . واسمع ما قاله شارحه السرخسي في فاتحة روايته وما كنه بنصه :

« اختلف الناس في كتاب الحيل انه من تصنيف محمد رحمه الله ام لا ؟ كان ابو سليمان الجوزجاني رحمه الله ينكر ذلك . ويقول من قال ان محمداً رحمه الله صنف كتاباً سماه الحيل فلا تصدق به . وما في أيدي الناس فإنما جمعه وراقوا بغداد . وقال ان الجهال ينسبون علماءنا ( يريد بهم علماء السادة الحنفية ) رحمهم الله الى ذلك على سبيل التعمير ( يعني ان الجهال من أتباع المذاهب الاخرى ينسبون الى علماء المذهب الحنفي ما لم يقولوه من امر الحيل الفقهية تعبيراً لهم وزيارة عليهم ) فكيف نظن بمحمد رحمه الله انه سمى شيئاً من تصانيفه بهذا الاسم ليكون ذلك عوناً للجهال على ما ينقولون . واما ابو حفص رحمه الله فكان يقول : هو من تصنيف محمد رحمه الله وكان يروي عنه ذلك . وهو

الاصحاه» هذا ما قاله الامام السرخسي وقد ختمه بقوله ( وهو الاصح ) فدل على ان ( كتاب مخارج الحيل ) هو للامام محمد نفسه . لكن الحيل التي علم بها الامام محمد وشارحه السرخسي وأمثالها من ثقات أئمة مذهبنا الحنفي إنما هي حيل يراد بها تأييد حق بعد ان كاد هذا الحق يفوت صاحبه وبلغت من بين يديه ولم يجد نصاً صريحاً يحفظ له حقه فالفقيه يرشده الى طريقة شرعية تساعد على حفظ حقه من الضياع . اما اذا كانت الحيلة تساعد المبطل على بطله وعلى اضاءة حق ثابت لا آخر — فان الأئمة رضوان الله عليهم وفي طليعتهم — الامامان محمد والسرخسي — لا يرضون هذه الحيلة ولا يعلمون بها . ولا يرشدون اليها . بل ينكرونها ويمقتونها أشد المقت . وبفتقون الدال عليها والاصر بها : فالمديون الذي يحاول الفرار من دينه الثابت في ذمته اذا عأحه احد الفقهاء حيلة توصل بها الى أكل ذلك الدين كان المديون والفقهاء آثمين بل فاسقين في نظر الامام محمد وشارحه السرخسي وسائر أئمة الاسلام — والدائن الذي له دين ثابت في ذمة آخر وكانت أدلة الاثبات في يده ضعيفة فله ان يلجأ الى فقيه يرشده الى طريقة شرعية تساعد القاضي على اثبات دينه والحكم به واستنقاذه من يد المدين الظالم — فيكون هذا الفقيه وذلك الدائن غيراً ثميناً بالطبع . ولكن مع هذا كان يحسن ان لا يطلق على هذا النوع من الفتاوى الشرعية — اسم ( حيل ) ولعل الامام محمداً رحمه الله لاحظ هذا فسمى كتابه ( كتاب المخارج في الحيل ) وقد أحسن كل الاحسان ولو سماه كتاب ( المخارج في المحارج ) اي في المضايق والمآزق لكان اكثر احساناً لعمري .

والحاصل ان الحيل التي تضع على الناس حقوقهم هي المذمومة المنهي عنها شرعاً — وهي التي يجب ان لا تسمى شرعية لان الشرع براء منها — وهي التي ورد في بعض الآثار بحق المفتين بها : « لا تعلموا أولاد السفهاء العلم فيعلموا الناس الحيل » وكفى بهذا دليلاً على قبحها وسفاهة أربابها .

هذا وانا لشكر للمستشرقين ( ولا سيما الاستاذ شخت ) عنايتهم بنشر ما أثر أسلافنا حتى الفقهية الدينية منها . لكننا نأمل منهم ان ينفطنوا الى ( المتشابهات ) من امور ديننا : كمثل اشتباه ( بحث الحيل ) وبفهموا جيداً ما قاله الامام السرخسي نفسه في هذا الصدد وهو قوله ( من ٨٨ من كتاب مخارج الحيل ) : ( فالحاصل ان ما يتخلص به الرجل من الحرام او يتوصل به الى الحلال من الحيل فهو حسن . وانما بكره من ذلك ان يحنال في

حق لرجل حتى يبطله . او في باطل حتى يموت به . او في حق حتى يدخل فيه شبهة . فما كان على هذا السبيل فهو مكروه . وما كان على السبيل الذي قلنا اولاً فلا بأس به . لان الله تعالى قال : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) ففي النوع الاول معنى التعاون على البر والتقوى ، وفي النوع الثاني معنى التعاون على الاثم والعدوان اه .

« المغربي »